مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد13، العدد2 والصفحة84-69

التعليم المقاولاتي بالجامعة الجزائرية ودوره في التنمية الاقتصادية

La formation entrepreneuriale à l'université algérienne et son rôle dans le développement économique.

Entrepreneurial education at the Algerian University and its role in economic development.

د.صالي محمد

جامعة تامنغست الجزائر

تاريخ الاستلام 2022/08/21 تاريخ القبول 2022/12/28

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور التعليم المقاولاتي بالجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية بالتأكيد على تدريس المقاولاتية كمقياس، وهذا من خلال توجيه البحوث الجامعية نحو الاستثمار، وحتى يحقق هذا البحث هدفه حاولنا توضيح دور الجامعة الجزائرية في النهوض باقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تدريسها لهذا لمقياس ، وتشجيعها للطلبة الجامعيين على استثمار المشاريع المقاولاتية، ومن النتائج التي توصلنا إليها أن المقاولاتية أصبحت محل اهتمام الكثير من المستثمرين الشباب من خلال غرسها لديهم في الوسط الجامعي، فبات من الضروري التركيز على هذا المقياس في جميع التخصصات، فهو ثروة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

Résumé

Cette recherche vise à faire la lumière sur le rôle de l'enseignement de l'entrepreneuriat à l'Université algérienne dans le développement économique, en mettant l'accent sur l'enseignement de l'entrepreneuriat comme module, C'est en orientant la recherche universitaire vers l'investissement, Pour que cette recherche atteigne son objectif, nous avons essayé de clarifier le rôle de l'Université algérienne dans l'avancement de l'économie nationale., et en encourageant les étudiants universitaires à investir dans des projets entrepreneuriaux, et l'un des résultats auxquels nous sommes parvenus est que l'entrepreneuriat est devenu le centre d'intérêt de nombreux jeunes investisseurs en l'inculquant dans la communauté universitaire, C'est une vraie richesse pour le développement économique.

Mots-clés : Entrepreneuriat 1 ; université 2 ; développement 3; économie 4; formation à l'entrepreneuriat 5.

Summary

This research aims to shed light on the role of entrepreneurial education at the Algerian University in economic development by emphasizing the teaching of entrepreneurship as a criterion, and this

by directing university research towards investment. Taught for this to scale, Encouraging university students to invest in entrepreneurial projects, and one of the results we have reached is that entrepreneurship has become of interest to many young investors by instilling it in the university community. The National .
Keywords: entrepreneurship 1, university 2, development 3, economics 4, entrepreneurial education. 5

الكلمات المفتاحية : مقاولاتية 1 ، جامعة 2،تنمية 3 ، اقتصاد 4، تعليم مقاولاتي 5 .

تمهيد:

إن مفهوم التنمية قد تغير كثيرا خلال الآونة الأخيرة، فقد تحول من مفهوم قائم على التخطيط المركزي في المؤسسات العملاقة إلى مفهوم قائم على الابتكار والإبداع وهو ما يعرف"بالمقاولاتية"، ولكن بالرغم من أهميتها إلا أن نسبة إقبال الشباب عليها ضئيلة جدا، خاصة خريجي الجامعات الجزائرية، فهم يميلون للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من اهتمامهم واتجاههم لإنشاء أعمال خاصة بهم، تكون مدعمة من طرف وكالات تقدم لهم مساعدات مالية أو مادية ، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب ثقافة المقاولاتية في هذا الوسط. وأهم ما توصل إليه الباحثون هو بناء إستراتيجية متوسطة المدى ترتكز على التعليم المقاولاتي ، وذلك لما له من أهمية بالغة في نجاح هذا النشاط المقاولاتي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لأنه يعد آلية ناجحة لاستحداث أفكار مبدعة، هذا بالإضافة إلى أنه يعتبر أرضية متينة للمقاول يحاول من خلاله تقوية معارفه وتطويرها لتنعكس إيجابا على أداء المؤسسات الصغيرة والمستحدثة، ويكون ذلك من خلال إدراجه كمقياس يدرس في الجامعة، يهدف إلى دعم وتشجيع هذا النوع من التخصص، وهذا عن طريق نشره بين الطلبة المقبلين على التخرج، ليكون لهم بابا إلى عالم الأعمال ومدخلا للآليات الاقتصادية التي يجب عليهم التعرف عليها لبناء فكر مقاولاتي سليم، والذي يعتبر وسيلة للحد من البطالة، وبالتالي ترقية المنتوج الوطني مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية للبلاد.

1- التعليم المقاولاتي في الجامعة:

1-1- ماهية المقاولاتية

اختلفت الآراء حول تحديد تعريف للمقاولاتية حيث يراها البعض بأنها: "وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تحيا وتموت كسائر الكائنات، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلعا وخدمات في محيط محدد. (بوقطف، بن مكي، و شاوش، 2019)ص213)

وقد تم في وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة ريادية تعريف التعليم للمقاولاتية "كما يلي: "ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة." (نوي، غربي، و الجودي، 2016)ص4)

وتعرف المقاولاتية حسب Hisrich et Peters على أنها "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية" (بوطورة، زهية، و نوفل، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية، 2019)ص178.

المقاولاتية هي ظاهرة موجودة منذ القدم تحمل في طياتها معاني ورموز عديدة لكن يبقى من الصعب إعطاء مفهوم يلقى الاجماع لعدد من الكتاب ومع ذلك عرفوا المقاولاتية انطلاقا من الفعل المقاولاتي المنجز من طرف المحرك/ الفاعل الرئيسي وهو المقاول. فلا يوجد اجماع حول نظرية المقاولاتية وكذلك في تحديد مفهومها ومع ذلك فإن أغلب التعاريف تتفق على أنها: نوع من السلوك تتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من خلال استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطر وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي. (عزوز و حسناء قاسم، 2019)ص56)

المقاولاتية هي سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، والقيام بتقييمها واستغلالها. تمثل المقاولاتية حركية التغيير أين يقوم الفرد نفسه بخلق القيمة، من خلال تحديد الوسائل والأهداف المتوخاة لاسيما تحضير المشروع ومختلف الهياكل المساعدة. (تغريد، 2018) ص258)

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تلخيص المقاولاتية بأنها عملية إنشاء منظمات جديدة واستغلال فرص الأعمال من قبل فرد أو جماعة من الأفراد يتصفون بروح الإبداع والتجديد من أجل خلق القيمة.

1-2- التعليم المقاولاتي:

1-2-1- نشأة التعليم المقاولاتي:

يرجع تاريخ تدريس المقاولاتية على المستوى العالمي إلى عام 1947 عندما قدمMYLE MACES أول مقرر دراسي في المقاولاتية بجامعة هارفارد الأمريكية، حيث كان السبب الأساسي لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلبة العائدين من أداء الخدمة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حقق هذا المقرر شعبية بالرغم من أن صاحب المشروع كان يتوقع ألا يحقق هذا المشروع النجاح المتوقع، ومع بداية السبعينيات عرفت مدارس إدارة الأعمال التي تقدم مقررات دراسية في المقاولاتية تغييرا جذريا، حيث شرعت 16 جامعة في تقدم هذا المقرر بجامعة كاليفورنيا الشمالية، و بعد ذلك تم إطلاق أول ماستر في إدارة الأعمال متخصصة في المقاولاتية ومنه توجه التعليم المقاولاتي نحو العالمية بعد نشر العديد من الأبحاث التي تهتم بالمقاولاتية والتعليم المقاولاتي، حيث وصلت حاليا إلى 44 دورية علمية محكمة متخصصة في المقاولاتية. (القادر و مصطفى، 2019)ص229

1-2-2-مفهوم التعليم المقاولاتي:

عرف التعليم المقاولاتي في وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة ريادية" كما يلي: "ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة. (نوي، غربي، و الجودي، 2016) ص4)

وقد عرفته موسوعة وكيديا الإنجليزية بأنه: "تلك العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة. (بوقطف، بن مكي، و شاوش، 2019)ص183)

ومنه يمكن القول إنا لتعليم المقاولاتي هو مجموع الأساليب التعليمية والأنشطة التي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم وأعمالهم، وهذا من خلال غرس روح المقاولاتية لديهم.

1-2-3- أهمية التعليم المقاولاتي

للتعليم المقاولاتي أهمية بالغة يمكن حصرها فيما يلي:

*إن برامج التعليم المقاولاتي التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع خدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الأهمية للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية ويبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة.

* يعتبر خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية، كما أن تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار في فرص المقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.

* يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة و التراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما في ذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة.

*يسمح للعاملين بالمؤسسات القائمة بكسب مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة، كما يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا، كما يخلق تعليم المقاولاتية المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجيا يستند إلى المعرفة.

*يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.(عفرون و مزيتي ابراهيم، 2019) ص61.

1-2- 4- أهداف التعليم المقاولاتي:

تتمثل أهم أهداف التعليم المقاولاتي فيما يلي:

- تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية.

- التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل :أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، القضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد.

– تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، المبادرة وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع و إدارته بنجاح.

– تمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرة المقاولاتية لديهم.

– المهارات الإدارية والقدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

– تطوير المهارات الاجتماعية :التعاون، العمل الجماعي، القدرة على تعلم أدوار جديدة بشكل مستقل.

– تطوير الشخصية : الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة.

– تطوير المهارات المقاولاتية :القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير، تحفيز العلاقات التجارية.

– تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الإنجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعه.

– إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل.

– توفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال.

– بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الريادية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال.

– تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية.

– العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحرفي في مختلف مجالاته.(بوطورة، زهية، و نوفل سمايلي، 2019)ص184)

ومنه فالهدف الرئيسي للتعليم المقاولاتي هو خلق الأعمال، وتمكين الأفراد الراغبين في العمل في مجالات المقاولاتية وفي مراحل عمرية مختلفة وخاصة الطلبة، وذلك بإكسابهم سمات المقاولة، وبتعميق معرفتهم في هذا المجال ومنحهم روح المبادرة والسيطرة والاستقلالية.

2– التنمية الاقتصادية

2-1- تعريف التنمية الاقتصادية:

اختلف الباحثون كثيرا حول تحديد مفهومها فكل باحث يعرفها انطلاقا من الإديولوجيا الحاكمة لاختصاصه، ومن هذه التعاريف نجد:

تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. (جميلة، 2018) ص 43.

كما يعرفها فرانسوا بيرو (F.Perroux) على أنها"التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو –الذي هو ضروري للتنمية– المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان.(حماني، 2009) ص13)

وتعرف التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه. (أسماء، 2017)ص17)

2–2–أهمية التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة تتجلى فيما يلي:

* التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة : من أجل تقليص حدةالفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصاديةواجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد علىحدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين التاليتين:

أ–مجموعة العوامل الاقتصادية : تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في :

- ✓ التبعية الاقتصادية للخارج .
- ✓ سيادة نمط الإنتاج الواحد .

- ✓ ضعف البنيان الصناعي .
- ✓ ضعف البنيان الزراعي .
- ✓ نقص رؤوس الأموال .
- ✓ انتشار البطالة .
- ✓ انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة .
- ✓ سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي .
- ✓ ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار .

ب –مجموعة العوامل غير الاقتصادية :وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي وهي بدورها تتمثل في :

- ✓ الزيادة السكانية الهائلة .
- ✓ انخفاض المستوى الصحي .
- ✓ سوء التغذية .
- ✓ انخفاض مستوى التعليم .
- ✓ ارتفاع نسبة الأمية .

* **التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي** :إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيتهفحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية ، خاصة في حالة ازدياد المشروعاتالتي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة ، الأمر الذييزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولةوذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا . (سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، 2015)ص42-43

2–3–أهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة ومتعددة يمكننا حصر أهمهافيمايلي:

* **زيادة الدخل القومي الحقيقي**:الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذييساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا خاصة إذا تحققت زيادة الدخل منإحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية .

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان ، الإمكانياتالمادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل علىتحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضابإمكانيات الدولة المادية والفنية ،فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيقنسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي .

* **رفع مستوى المعيشة**:وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائيةإلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر منالضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القوميالسنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة .

ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطةالاقتصادية في الدولة ، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان عامةوأن هناك ارتباطا وثيقا بينزيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدىذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة .

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة لما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيعالدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة .

* **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات**: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلبالدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات فيتوزيع الدخول والثروات فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة ، بينما تعاني غالبية السكان منالفقر

وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلماكبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت .

ولاشك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية،كما أن هذاالتفاوت يميل إلى وضع الأفراد في الطبقات وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية ، هذا ان افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبيةالاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدول إلى الاستيراد من الدول المتقدمة ، مع ما يرتبط هذا منعجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى كذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها و أحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

* **التوسع في الهيكل الإنتاجي**: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخلالقومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية ، كما يجب علىالدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة ،ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية ، ضعفدرجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافةإلىالثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط. (سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، 2015)ص43

2-4- أبعاد التنمية الاقتصادية:

أبعاد التنمية الاقتصادية متعددة فمنها السياسية والاجتماعية،والحضارية والمادية نوجزها فيما يلي:

2-4-1- البعد المادي : يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق هذه العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

2-4-2- البعد الاجتماعي: ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن

خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

1- 4-3- البعد السياسي :يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

2-4-4- البعد الدولي:إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2-4-5- البعد الحضاري:إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية. (سمية، 2015)ص47

3- التعليم المقاولاتي بالجامعة ودوره في التنمية الاقتصادية:

3-1- التعليم العالي والنمو الاقتصادي:

لقد أكد آدم سميث على أهمية التعليم في إكساب أفراد المجتمع القدرات والمهارات النافعة أثناء تعليمهم وتدريبهم، وأن الأموال التي تنفق في تنمية مواهبهم تعد جزءا من ثروة المجتمع، ومنذ أن أوضح ألفريد مارشال أن ما يستثمر في تنمية البشر هو أفضل أنواع رأس المال وأن التعليم نفسه عملية استثمار. (بوطورة، زهية، و نوفل سمايلي، 2019) ص183

ولقد ذكر شولتز أن النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1929 و 1957 يعود إلى الزيادة في التعليم لكل شخص من القوة العاملة والتي تمثل % 36.70 من الزيادة غير المفسرة في الإيراد لكل عامل..

وقد فرضت طبيعة العصر نفسها على التعليم العالي في جميع دول العالم، وذلك لأن التعليم العالي يسهم في إعداد الفرد القادر على مواكبة التقدم التكنولوجي للقيام بدور إيجابي في الخطط التنموية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها. (بوطورة، زهية، و نوفل سمايلي، 2019) ص183.

وتضطلع مؤسسات التعليم العالي والجامعي، بوصفها قمة الهرم وان التعليم يبدو ريادي ومسؤولية كبرى في تحقيق التنمية الشاملة والتقدم في جميع المجالات، وتنمية الموارد البشرية والموازنة بين الحفاظ على الهوية الذاتية والانفتاح على المجتمع العالمي عامة

والاقتصادي خاصة، حيث أصبحت الجامعات في عالمنا المعاصر مصنعا للعناصر الفاعلة في الواقع الاقتصادي المتمثلة بعدد الخريجين كما ونوعا حيث يعبر عن مخرجات الجامعة من الناحية الكمية بعدد هؤلاء الخريجين، وكذلك من الناحية النوعية والتي تتمثل بنوعية الخريجين، وكفاءتهم.

تمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسية في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسؤولية أداء عدد من المهام النوعية منها ما يلي:

- ✓ توفير رأس المال البشري الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادرة.
- ✓ التدريب على توليد الأفكار الإبداعية الابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية.
- ✓ التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع الريادية الصغيرة.
- ✓ الإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق.
- ✓ إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه. (بوطورة، زهية، و نوفل سمايلي، 2019)ص 183.

إن القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة، وبالذات الإنتاجية منها، نظرا للدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم الجامعي في تأهيل القوى البشرية في ظل احتياجات السوق المتطورة و المتسارعة. والحديث عنا لجامعة ومع ما يطرأ عليها من التغييرات على ارتباط وثيق مع ما يحدث في المحيط العام، فمن البديهي أن تواكب الجامعة في حركيتها وما يحدث في المحيط العام، وما يطرأ عليها من تغيير مع ما يمر به المجتمع الذي تخدمه، فالجامعات ليست خزائن كتب فحسب، فهي مراكز فكر وتنوير وابداع وتطوير، وذلك لما يقدمه خريجوها من مساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توظيف مكتسباتهم ومعارفهم في إنشاء المشاريع الريادية مثلا. (بوطورة، زهية، و نوفل سمايلي، 2019) ص 183.

3-2-دور التعليم المقاولاتي في التنمية الاقتصادية:

ويتمثل دور التعليم المقاولاتي فيما يلي:

* **تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل** :فيكون السعي ليس فقط لتوافق النواتج التعلمية مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، وإنما بناء وتصميم مناهج وتخصصات لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق عبر الاستثمار في الأبحاث والأفكار والمخترعات.وبالتالي تسهم الجامعة بأن يكون للدولة موقعا في التنافسية العالمية، وتُعد

خرجيها إلى حياة عملية تتوافق مع طبيعة الوظيفة المتغيرة، والتنقل الدولي، والتواصل الثقافي، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات. وبهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة للتوظيف إلى بطاقة دخول إلى عالم العمل.

***الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين** :وهذا يعني الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي والتي يأتي على رأسها الخريجون، الذين يعتبرون أصولا استثمارية ضخمة حين تحسن الجامعة التواصل معهم.

هذا إضافة إلى أهمية التركيز على شراكة المنشآت الصغيرة، ورواد الأعمال، والجمعيات غير الهادفة للربح، والتوسع في إنشاء المشاريع المشتركة، المعززة لبناء ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع المحلي.

***نقل التقنية والمعرفة، ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات في جميع أنحاء العالم**:ومن وسائل نقل التقنية إقامة المراكز العلمية، ومراكز الابتكار، وبرامج الملكية الفكرية، والحاضنات الافتراضية، التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مرورا بتقديم الخدمات الاستشارية، وصولا إلى استضافة المشاريع ورعايتها حتى التخرج من الجامعة.

***التعليم القائم على الإبداع والابتكار** : فريادة الأعمال تتطلب تعليما قائماً على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر. كما يتطلب التفكير الريادي أن يتمحور الطالب على مفهوم "المنشأة" أثناء الدراسة الجامعية .هذا المفهوم الذي يوجه التفكير والإبداع إلى مكونات وأنشطة ومهارات بناء"المنشأة"ويصبح التعليم التطبيقي المجال الشائع لأساليب التعليم الجامعي، وهذا التعليم يتطلب تبني النظام التعليمي متعدد التخصصات الذي يتيح للطالب فرصة تعدد التأهيل والاختيار من بين التخصصات المتنوعة.

***القيادة القادرة على توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لرواد الأعمال** :فوجود الإدارة الواعية بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة هو أحد أهم عناصر بناء الجامعة الريادية، فنشر ثقافة ريادة الأعمال يتطلب وقتا طويلاً ويتطلب وضع الخطط الاستراتيجية لذلك، ووضع البرامج التنفيذية لمراحلها. ومن ذلك استحداث البرامج الداعمة لبناء رواد الأعمال في التعليم الجامعي مثل مراكز التميز لريادة الأعمال، والأندية والشرِكات الطلابية، ومسابقات مشاريع ريادة الأعمال. (بوطورة، زهية، و نوفل سمايلي، 2019) ص188)

النتائج:

ومن خلال دراستنا هاته توصلنا في الأخير إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ أصبحت المقاولاتية محل اهتمام الكثير من المستثمرين وخاصة الشباب، وذلك من خلال غرسها لديهم في الوسط الجامعي، لذا أصبح من الضروري التركيز عليها من خلال إدراجها كمقياس في جميع التخصصات، لأنها ثروة حقيقية للنهوض باقتصاد الوطن.
- ✓ تشجيع الانفتاح على عالم الأعمال وزيادة الوعي في الجامعات من خلال تنظيم حلقات دراسية واجتماعات متعلقة بالمقاولاتية.
- ✓ تسهيل مهمة الشباب الجامعي بخبرتهم اللازمة في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين لإنجاح مشاريعهم.
- ✓ أصبحت الجامعة همزة وصل بين المتخرجين وبين المؤسسة المشرفة على تمويلهم.
- ✓ إتاحة مساحة مفتوحة على المؤسسات لدعم المقاولاتية في الجزائر.
- ✓ تشجع الطلبة على دخول عالم الأعمال والاستثمار وخلق أفكار جديدة من خلال التعليم المقاولاتي.
- ✓ التعليم المقاولاتي يعرف الطلبة على هيئات الاستثمار والدعم المختلفة ويوجههم إليها، وذلك ليتمكنوا من إنشاء مؤسسات اقتصادية.

خلاصة:

منذ ظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة بدأ الاهتمام بالتعليم المقاولاتي وبالخاصة في الجامعات، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه في إعداد الطلبة من خلال تدريسهم بشكل جيد، وتشجيعهم ودفعهم نحو الإبداع إلى أن يصلوا مستقبلا إلى محطات مهنية، ويصبح لديهم قدر من الاهتمام للبدء في أعمال تجارية.

وقد كان هذا الاهتمام نتيجة للدراسات التي أجريت حول أهميتها لاقتصادية، فهو يعتبر عاملا استثماريا مهما في النمو الاقتصادي، كما يساهم ويأثر بشكل كبير في تنمية قدرات الطلبة وتعديل تفكيرهم التقليدي بعد التخرج، لأن تفكير الطالب يكون منصبا حول البحث عن منصب شغل مناسب له ، وهذا التعديل يجعله مقاولا قادرا على دخول عالم الاستثمار، وينمي فيه روح المبادرة،ويشجعه على الإبداع حتى يساهم بشكل فعال في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ،وكذا النهوض باقتصاد الوطن، وهذا ما جعل إدراج المقاولاتية في مقررات دراسية ضرورة حتمية خاصة في الجامعة ، وهذا ما دفع بالدول بالتوجه للاهتمام بتعبئة الموارد المادية والبشرية عن طريق الاستثمار في التعليم، فالتعليم في نظرهم هو أفضل استثمار للموارد المالية.

قائمة المراجع:

المقالات:

1- محمود بوقطف، نجاة بن مكي، نزيهة شاوش، 2019، المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص14-15.

2- علي عزوز، حسناء قاسم، 2019، أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC) العدد 1.

3- فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي: 2019، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية، مجلة الإبداع، العدد 01، ص188.

4- الأغا تغريد، 2018، **دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، ، العدد 12.

5- هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، 2019 إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1.

المداخلات

6- نوي طه حسين، غربي ياسين سي لاخضر، الجودي محمد علي، 2016، عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي، ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المركز الجامعي تندوف، دار المقاولاتية.

البحوث الرسائل الجامعية

7- قنادزة جميلة، 2018، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر جامعة أبي بك بلقائد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

8- -الجودي محمد علي، 2015 نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، ، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

9- - زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.